

ثامناً - الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة: أمضى العديد من الدول النامية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام وقد اشتملت تلك الحواجز على قيود على الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما، وقيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها. ورغم أن هذه القيود لم تكن تستهدف إلى حد بعيد سد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما هدفت إلى تشجيع إلا أنها أدت إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكنها أدت في المقابل في أثير من الأحيان إلى إقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين المحليين والأجانب. الوجهة التجارية إلا أنها آنت تصطدم بعقبات أبرزها ضعف نوعية الشريك المحلي أو نتيجة الصعوبة المتأصلة في إدارة المشروعات المشتركة. وقد أسفرت القيود التي فرضتها الدول النامية على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب لإنجاح مشروعاتهم. وقد اشتملت القيود وأنظمة التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي وضعتها الدول النامية على العديد من العناصر قديكون أهمها: الحظر الصريح على الاستثمار في مجالات اعتبرت استراتيجية، اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية، وجود معايير غامضة بشأن الحصول الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز القيود التي تفرض على حصة الشراء الأجنبية في المشروعات، والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية (المحتوى المحلي). يفترض ان تتضافر الجهود والسياسات الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع وأصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أوروغواي لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات وأنها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير الكفاء، أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مخالفة لقواعد اتفاقية الجات (GATT). وأن قد عرض موضوع إجراءات الاستثمار قبل جولة أوروغواي بخمس سنوات حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح اقتراح يتضمن ضرورة الاهتمام بآثار سياسات الاستثمار على التجارة الدولية. وقد لقي هذا الاقتراح آنذاك مقاومة شديدة من الدول النامية أما أنه لم يلق ترحيباً واسعاً من الدول المتقدمة، المسوغة ضد هذا الاقتراح هو أن "الجات" ليست مختصة قانوناً بالنظر في سياسات وفي خلال المرحلة التمهيدية التي سبقت بدء جولة أوروغواي، المتحدة الأمريكية جدول أعمال موسع للمفاوضات الخاصة بإجراءات الاستثمار التي قد تؤثر على آل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية. من البديهي أن يثار التساؤل بالنسبة لعدد أبير من الدول حيال مدى استعدادها للحد من حريتها في فرض مثل تلك الإجراءات على المستثمر الأجنبي من خلال اتفاقية حيث ترى الدول النامية في هذا الإطار بأن استخدام هذه الإجراءات يعتبر أداة هامة في تنفيذ سياسات الاستثمار وأن أية ضوابط يتم وضعها في هذا المجال يجب أن تراعي احتياجات التنمية لديها. وانتهت جولة أوروغواي بالتوصل الى اتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة (TRIMS) (والمعلقة بالإجراءات والشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنطوي على تقييد أو تشويه وحدد الاتفاق من تلك الإجراءات اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة، ولكنها لم تمنع شرط الأداء التصديري. إلى إزالة هذه الإجراءات خلال سنتين من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول تمديد هذه الفترة للدول النامية وللدول الأقل نمواً. وقد أخذت منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع الوزاري في مدينة الدوحة بدولة قطر خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2001 قراراً ينظر بإيجابية الى طلب بعض الدول الأقل نمواً لتمديد فترة السماح المعطاة لها بموجب اتفاقية (TRIMS). لا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف تكون له نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية، أن استخدام شرط المحتوى المحلي ترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة إجبار المستثمر الأجنبي استخدام موارد محلية غالباً ما تكون غير ملائمة فنياً وذات أسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية. أما أن شرط موازنة التجارة والصرف الأجنبي يعد إجراءً مشابهاً للقيود الكمية التي تفرضها بعض الدول على تجارتها الخارجية.